شكرًا لكم عمال النظافة في تعز

توفيق عبدالله الشعبي

إن كان هناك من يستحق الشكر والتقدير في مجتمعنا فهم هؤلاء الجنود المجهولون الذين يعملون ليل نهار لأجل نظافة مدينتنا وشوارعنا وحاراتنا دون ان ينتظروا شكرًا من احد..

نعم.. إنهم عمال النظافة في محافظة تعز خصوصا، والجمهورية عموماً..

انهم وحدهم من يستحقون التكريم والتقدير في عيد العمال، وفي كل مناسبة إلا انه لا موقع لهم من الإعراب في قاموس مسئولينا ومجتمعنا، بل انهم لا يسلمون من الأذية أحيانا من بعض خلق الله الذين يرون أنفسهم من اصحاب الذوات..

ان ما دعاني لكتابة هذه الأسطر هو الموقف الانساني النبيل لعمال النظافة في المحافظة في اللقاء الذي جمعنا بهم يوم الخميس الماض بمبنى المحافظة لمناقشة اسباب إضرابهم عن العمل مما احال مدينتنا الى مقلب قمامة تنبعث من شوارعها الروائح الكريهة، وقد جاءت هذه الفكرة (اي تبني نقابة المحامين بتعز لعب دور في حل هذا الاشكال) من الوالد الحاج علي محمد سعيد اثناء مقيل جمعنا به يوم الاربعاء بحضور الاستاذ النقيب خالد السقاف والأستاذ عبدالملك محرم، الذي تولى التنسيق وتحمس للفكرة، والأستاذ عبدالناصر الاكحلي، وتحمسنا لذلك وطلبنا من عبدالملك محرم التنسيق مع قيادة المحافظة وصندوق النظافة ونقابة عمال النظافة لعقد لقاء يوم الخميس..

حضرنا اللقاء يوم الخميس (وفد مجلس النقابة والأمين العام للمجلس المحلي، ومدير صندوق النظافة، وممثلو اللجنة التحضيرية لنقابة عمال النظافة، ومساعد مدير الأمن، والأخ محمد حمود رئيس اللجنة المالية بالمحافظة)، وبعد نقاش مستفيض تجاوب عمال النظافة مع الدعوة لفك الإضراب ووجه الامين العام بصرف مبلغ الفين ريال مكافأة لجميع عمال النظافة بمناسبة عيد العمال تضاف فوق راتبهم على ان يصرف يوم السبت (أمس)، وفور انتهاء اللقاء شرع عمال النظافة بالعمل ميدانيا رغم الامطار، وقد لمسنا حماس وتجاوب عمال النظافة، والتزمنا لهم بمتابعة اي مشاكل او تعسفات تطالهم من اية جهة، كما اكد الأمين العام على سرعة معالجة مطالبهم الحقوقية القانونية.

ونحن بدورنا في نقابة المحامين (تعز) نعرب عن شكرنا وتقديرنا لعمال النظافة الذين لبوا الدعوة واستجابوا لطلبنا رفع الإضراب، وكانوا بالفعل عند مستوى المسئولية انسانيا ووطنيا، وقد ابدوا حرصا وحبا لمدينتهم وتقديرهم لتبني النقابة لقضاياهم، وبالرغم من ان الخبر الذي نشر اليوم الثاني في صحيفة الجمهورية حاول ان يهمش دور النقابة ولم يُشر لها إلا بوصف الحضور الشكلي فقط، ومع ذلك لن يمنعنا ذلك من أداء واجبنا نحو هذه المحافظة التي منحتنا الكثير.

ولا انسى ان اتقدم بالشكر والتقدير للوالد الإنسان الحاج علي محمد سعيد الذي كان صاحب الفكرة لأن تلعب النقابة دورا في معالجات قضايا المحافظة جنبا الى جنب مع السلطة المحلية.. نعم انه من العظماء الذين صنعوا تاريخ اليمن، فله منا كل التقدير..

سكرتير نقابة المحامين (تعز).

حسن نصر الله يسقط في وحل الطائفية !!

محمد مصطفى العمراني

أفرزت ثورات الربيع العربي وما صاحبها من أحداث وتداعيات واقعا جديدا ومتغيرات عديدة على المشهد السياسي العربي، كما كشفت كثيرا من الأوراق التي كانت تنطوي وراء الستار وخلف الكواليس، أخرج الكثيرون أوراقهم وظهرت حقيقة الجميعن ومن ضمن الذين كشفت أوراقهم بشكل عراهم أمام الناس وأسقط ما بقي من أوراق التوت التي كانت تستر سوءاتهم زعيم حزب الله اللبناني حسن نصر الله الذي خدع الناس زمنا بتصريحاته ضد الكيان الصهيوني ووعده ووعيده، والذي تبخر إبان العدوان الصهيوني الغاشم ضد غزة، حيث كنا ننتظر من زعيم حزب الله موقفا يرتقي لمستوى تصريحاته التي خدعت الكثيرين، ولكنه اكتفى بالشجب والتنديد والخطب المطولة التي تبثها قناتا «المنار، والعالم»، ولاحقا قناة «الميادين»، والتي تشبه خطب فيدل كاسترو دون أن تترجم عمليا في أرض الواقع.

ولأن حبل الكذب قصير فقد أظهرت الثورة السورية المتواصلة حقيقة هذا الرجل لبعض الذين كانوا لا يزالون مخدوعين به، ولو لم يكن للثورات العربية من فضيلة إلا أنها كشفت حقيقة هذا الرجل لكل الناس لكفى.

لم يبق لحسن نصر الله إلا موظفيه في الضاحية الجنوبية من بيروت وأعضاء حزبه الذين يحشرهم في تلك الساحة ويبث خطابه من السرداب أو من تبقى من الشيعة في إيران وبعض الدول العربية، والذين تعصبوا له وما زالوا بالحق والباطل .

قال حسن نصر الله – مؤخرا: "إن لسوريا أصدقاء حقيقيون لن يسمحوا بسقوطها في أيدي أمريكا وإسرائيل والجماعات التكفيرية"، وهو يقصد بسوريا بشار الأسد وعصابته من الشبيحة الذين يقتلون السوريين ويقصفون مدنهم وقراهم، وشعارهم "إما أن نحكمكم أو نقتلكم"، أعمى نصر الله تعصبه للمجرم بشار الأسد وعصابته عن اتخاذ الموقف الصحيح وظهرت حقيقة الرجل، فالرجل مع حلفائه وعملاء إيران بالحق والباطل، وسيقف معهم ولو كانوا مجرمين يقتلون الأبرياء ويرتكبون المجازر الجماعية وتقطر أيديهم من الدماء..!!

من السذاجة أن نصدق أن إيران وعملاءها وأدواتها أمثال حزب الله في لبنان والحوثيين بصعدة يرفعون راية الإسلام أو ينصرونه، وهم في حقيقة الأمر مع مشاريعهم التي ترسمها إيران ومع حلفائهم ومصالحهم ولو كانت في واشنطن وتل أبيب سيدورون معها حيث دارت ويلبسون للكذب على الناس ألف لبس..!!

لو كان في حسن نصر الله خير وإيمان بالله وتقوى وخوف من الله لما وقف مع الظالم ضد شعبه ولما وقف مع المجرم ضد الضحايا ولكن الله يأبى إلا أن يفضح أمثاله في الدنيا قبل الآخرة..!!

هذا الرجل يكذب في وضح النهار، فسوريا لن تسقط في أيدي أمريكا وإسرائيل، والتهديد بأمريكا وإسرائيل باتت كذبة قديمة وبشار الأسد زميله في العمالة لإيران هو أكبر عميل لأمريكا وإسرائيل، وخلال العقود الماضية لم يطلق بشار الأسد وأبيه وأجداده صاروخا واحدا ضد إسرائيل، ولم يحرروا شبرا من الجولان السورية المحتلة، لكنهم شجعان ضد المسلمين في سوريا، ففي يوم واحد قصف حافظ الأسد حماة وقتل أكثر من عشرين ألف غير الجرحى في مذبحة بشعة تقشعر لها الجلود ويشيب لهولها الولدان، ولعل رسالة سليمان الأسد جد بشار الأسد للفرنسيين عند انسحابهم من سوريا عندما خاطبهم بقوله: (سترحلون وتتركونا للمسلمين)، مؤخرا، أخرجت فرنسا الوثيقة وفضحت عائلة الأسد التي تتشدق بالوطنية، وهم عملاء للمحتل وللصهاينة والأمريكان والإيرانيين، يعني كوكتيل عمالة منتن.

> لو كان في حسن نصر الله خير وإيمان بالله وتقوى وخوف من الله لما وقف مع الظالم ضد شعبه ولما وقف مع المجرم ضد الضحايا

لولا وقوف إيران وأمريكا وإسرائيل مع نظام بشار الأسد وتخوفها من نتائج سيطرة الثوار على مقاليد الأمور بسوريا لسقط بشار الأسد وما تبقى من عصابته منذ الأشهر الأولى للثورة السورية ولا تصدقوا التصريحات الأمريكية فهؤلاء أكذب خلق الله على الإطلاق، أما الجماعات التكفيرية فهذه التهمة التي يردد زعيم عصابة حزب الله هي ما ترددها أمريكا وإسرائيل وبعض الدول الأوروبية عن المجاهدين بسوريا، وهذه شهادة لهم وفخر لهم، وإن شاء الله يدكوا عروش الطاغية، ويزلزلوا نظام هذا المجرم مهما قال خصومهم عنهم، وما ننتظر من هؤلاء ليقولوا عن المجاهدين متى رضت أمريكا وإسرائيل وإيران وأدواتهم عن المسلمين السنة، ناهيك عن المجاهدين ومن يحملون السلاح ويؤدون الصلاة ويطلقون اللحى؟!!

شاهت وجوه الكاذبين والمتلونين ورفعت الأقلام والصحف.

محاكمة صالح.. البراءة شبه مؤكدة !

فيصل علي

لست الآن في ظل هذه الظروف، مع محاكمة الرئيس السابق علي صالح ورموز حكمه، «يا تخلوها قبيلة وحصانة» أو تنتظروا جهات أمنية للتحقيق ولجان تحقيق تجمع الأدلة وغير قابلة للتفاوض او للتنازلات السياسية والاجتماعية والقبلية، ليتسنى حينها للقضاء أن يقول كلمة الفصل في الموضوع. فالقضاء بالضعف الذي يعتري سلطات التحقيق التي ترسل إليه الأدلة ثم بالضعف الذي عانى منه 33 سنة - بدأ حاليا يحاول استعادة هيبته - ستضعه هذه القضية في موقف ضعف شديد، وهو يحتاج في هذه المرحلة ان ندعمه ونقوي سلطته التي ضعفت أو أتت ضعيفة من البداية، ففي الفترة السابقة تم تغييبه قسرا، ولم يكن سلطة ذات استقلالية كاملة وأعطي استقلالية شكلية فقط.

البلد بحاجة - حالياً - لاستقرار سياسي وعملية نقل كاملة للسلطة، ومحتاجة بشكل أكبر لاستقرار أمني واقتصادي، وفتح باب المحاكمات في ظل سلطة إنقاذ وطني وفترة انتقالية هو الخطأ بعينه، يحتاج البلد إلى هدنة، ويردد اليمنيون في حياتهم منذ القدم المثل «مستقضي قبل سنة مستعجل».

أهم ثغرة يطرحها البعض هي أن «الحصانة تتناقض مع المادة 104 من الدستور الذي لا يزال ساريا بعد الثورة»، وهذا قياس مع الفارق فالدستور اشترط في مادته 128 أيضاً أن يوافق ثلثا أعضاء مجلس النواب (ذو الأغلبية المؤتمرية الساحقة) على مبدأ التحقيق والمساءلة لرئيس الجمهورية في أي خرق يرتكبه، وهيهات أن يتم ذلك، والمتعارف عليه والمتفق بين القانونيين هو أن الرؤساء السابقين تسري عليهم نفس أحكام هذه المادة، كما قد يرد على المطالبين حالياً بمحاكمة صالح أصغر محام قائلاً: إن الدستور تم تجميده وإيقاف العمل به بالتوقيع على آلية المبادرة الخليجية التي نصت على إحلال الآلية محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية في اليمن، والآليه التنفيذية يستند اليها أي قرار جمهوري يتخذ الآن في هذه الفترة الانتقالية ومن بين أوضح نصوصها النص على إصدار قانون يمنع ملاحقة اركان النظام السابق وهو ماتم بالفعل.

والآلية التنفيذية يسميها القانونيون (بالعرف المعدل للدستور والقانون)، أي أنها تستمد شرعيتها القانونية من القبول الشعبي وعدم الاعتراض عليها وتراضي الأغلبية على العمل بها، وبما تحتويه من نصوص.

في ظل غياب الدولة والأمن والجيش والتحقيق الجدي والفعال من جهات التحقيق كالأمن ومن بعده النيابة، فإن الوضع حتى في ظل القضاء المستقل القوي والعادل سيجعل اية محاكمات من هذا النوع ليست سوى مزايدات ومناورات سياسية لا أكثر، بل ومن يدري ربما يطلع صالح ونظامه براءة مثل زميله وصديقه في الضيق مبارك، فلا تحرقوا المراحل والاوراق بعواطفكم ودموعكم على الشهداء، لأنهم سيسخرون منكم يوم القيامة على المحاكمات التي لا دليل لقضاتها يلزمهم بالحكم بالإدانة، وهذا - طبعاً - إن تمت تلك المحاكمات وأحيلت القضايا بعد التحقيق فيها من قبل جهات التحقيق (الأمن والنيابة).

التحقيق حول جريمة قتل ينحصر في ترتيب مسؤوليات المتهمين فيه إلى أربعة:

المتهم الأول: الفاعل وهو منفذ الجريمة، وهو الذي يحقق بسلوكه الإجرامي عناصر الجريمة (وهو الأهم في الترتيب)، وهو في جريمة القتل مطلق النار أوالقناص، وللفعل سلوكان (سلبي أو إيجابي)، وقد جاء تفسير من هو الفاعل في قانون العقوبات اليمني في المادة (21) وبما لفظه: «يعد فاعلاً من يحقق بسلوكه عناصر الجريمة ويشمل ذلك المتمالىء الموجود على مسرح الجريمة وقت حدوثها، ويعد فاعلاً بالواسطة من يحمل على ارتكاب الجريمة منفذاً غير مسئول - هذا ولو تخلفت لدى الفاعل بالواسطة صفة يشترطها القانون في الفاعل ويعد فاعلين من يقومون معاً بقصد أو بإهمال مشترك بالأعمال المنفذة للجريمة».

وفي ذيل المادة تعريف للفعل السلبي بالإهمال، وهذا ما يريد البعض توصيفه على أفعال علي عبدالله صالح ورموز حكمه، لكن من يعلم بتفاصيل التحقيقات القضائية يعلم الصعوبة الشديدة لإثبات الفعل السلبي خصوصاً في الجرائم السياسية، وخصوصاً وقد تم إضاعة كثير من الأدلة بسبب نفس المحامين الذين قاطعوا قديماً تحقيقات جمعة الكرامة وحالياً يطالبون بتصدي المحكمة للتحقيق مع صالح وأصحابه.

والثاني في الترتيب هو المتمالىء وقد شرحته المادة القانونية السابقة، والثالث هو الشريك (وهو لا يكون إلا بعد أن يعرف الفاعل، وبالتالي هو أصعب للتحقيق في الكشف عنه)، والشريك في الجريمة ينقسم إلى من يقدم مساعدة سابقة أو معاصرة أو لاحقة، وأخيراً يأتي الأضعف في الحلقة، وهو دور المحرض، وهو من يغري الفاعل على ارتكاب الجريمة.

في ظل اختفاء الاول والثاني والثالث لا يستطيع القضاء إلا بالتحقيقات التي تسبقه ان يعاقب المحرض أو يعاقب الفاعل بفعل سلبي، القضاء يحتاج إلى أدلة ووقائع وجمع الأدلة يستلزم أجهزة تحقيق أمنية بارعة ومهنية ومستقلة.

لو تمت محاكمة الرئيس السابق على جرائمه ضد ثورة التغيير بالتأكيد أن الادعاء سيوجه له تهمة الفعل السلبي أو في أحسن الأحوال التحريض، وهذا للمتأمل في مكر ودهاء علي صالح في حكم المجهول والمعدوم، وربما تكون البراءة شبه مؤكدة لصالح من كل جرائمه التي تسجلها الذاكرة الشعبية والثورية ولا تسجلها الوقائع والمحاضر خصوصاً، وهو كان دائم الترداد للفظ (ونوجه الأجهزة الأمنية بحماية المعتصمين)، كما قالها بداخل ملعب الثورة قبل أسبوع بالضبط من جمعة الكرامة.

الجريمة الحقيقة هي أن من تم توكيلهم كمحامين من قبل اهالي شهداء جمعة الكرامة بعد ارتكابها تغيبوا عن حضور التحقيقات الأولية، وبالتالي ضيعوا الأدلة، واليوم يتبجح بعضهم كمحمد ناجي علاو بأنه اذا لم يحضر صالح المحاكمة سيتم محاكمته غيابيًا كفارٍ من العدالة، وقد أشار صديقي المحامي وضّاح المودع ونبه في عدة مقالات نشرها في شهر يوليو2011 ومابعده إلى الإهمال الذي كان يمارسه نفس المحامين المقاطعين، والذين قالوا بالحرف: (إن من يحضر تحقيقات النيابة خائن لدماء الشهداء)، والمؤتمر الصحفي لهم في رمضان بعد جمعة الكرامة بـ5 شهور مسجل وموثق.

إن الدخول في قضايا خاسرة يتعب الناس ويصيبهم بالإحباط من الثورة ومن الوضع الذي أتت به، خاصة في مثل هذه القضية التي تعد قضية شعب وكرامة وليست قضية عابرة، ولذا ما أسهل التصريحات الصحفية للباحثين عن شهرة ولم يهتموا بعملهم جيدا.

كلما نخشاه انه في نهاية المطاف سنصاب كلنا بالإحباط واليأس عندما نكتشف أن علاو وبرمان وغيرهم ومن يقف خلفهم لا يملكون الأدلة الكافية لإدانة أحد، وأنهم قد قالوا لنا قديماً إنهم قد فعلوا وصنعوا، ولما انتهت الثورة تبين أنهم يعتمدون على تحقيقات النيابة التي قاطعوها ولم يقوموا بتقديم أي دليل غير ماورد في تلك التحقيقات، ما يعني أن النيابة لم تقصر كما كانوا يقولون لنا في أيام الثورة، وللتذكير فنفس المحامين هم من رددوا أنهم سيحيلون ملف القضية خلال أيام إلى محكمة الجنايات الدولية ومرت السنتان ولم يحدث سوى جعجعة بدون طحين.

إن بلدنا اليمن في ظل هذا الوضع الامني السيئ وفي ظل الوضع الاقتصادي الأكثر سوءًا، وفي فترة انتقالية لم يبقَ منها سوى الأشهر يحتاج أكثر ما يكون لهدنة للبحث والتحري وتشكيل لجان التحقيق سيكون أهم أهداف قانون العدالة الانتقالية، وحينها تسهل مهمة القضاء في الإدانة والحكم على المسيئ صغيراً أكان أم كبيراً.

إن رمي الحجر في المستنقع الآسن لن يحرك مياهه فقط بل قد يثير أفاعي المستنقع، بكل الأحوال ما زال التوقف عن رمي الحجر ليس صعبًا.

وقديماً قيل: «قد يدرك المتأني بعض حاجته.. وقد يكون مع المستعجل الزلل»